

محمد فايز فرحات*

السلوك الصيني الروسي في مواجهة موجة الربيع العربي

قراءة في ما وراء المصالح الاقتصادية

تؤكد هذه الدراسة على أهمية عدم اعتماد المصالح الاقتصادية والتجارية للصين وروسيا في الدول العربية كمحدد رئيس لمسلك هاتين الدولتين تجاه ثورات الربيع العربي. إذ حاولت كثيرٌ من التحليلات تفسير المسلك الصيني والروسي بالتركيز على المصالح الاقتصادية. كما اتسم قسمٌ آخر من هذه التحليلات بالمعالجة الجزئية، أو بإغفال وضع هذه المصالح في سياق يربط بين الدوافع الإستراتيجية لهذين الفاعلين المهمين، ومصالحهما الوطنية الداخلية. تعرض الدراسة أربعة مداخل مختلفة، لفهم السلوك الصيني والروسي، على خلفية الأزمات الإقليمية والدولية التي تطورت في المنطقة – خاصة الأزمة السورية – في سياق متصل مع أزمات إقليمية سابقة، كأزمة الحرب الروسية – الجورجية. وعلى الرغم من أهمية الدوافع الاقتصادية، فالدراسة لا تعتمد عليها مدخلاً متميزاً لفهم السلوك الصيني أو الروسي، بل تعرض الدراسة مستويات مختلفة للتداعيات الإستراتيجية المتوقعة للسياسة الروسية – الصينية تجاه مرحلة الربيع العربي، بدءاً بحدوث تحوّل في هيكل النظام الدولي وطبيعته، وانتقاله من أحادية القطبية الراهنة إلى تعدديتها، أو الاكتفاء بالحفاظ على مبدأ السيادة بمعناه التقليدي.

* خبير ورئيس برنامج الدراسات الآسيوية في مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.

مقدمة

الربيع العربي؛ الأول هو النظر إلى هذا السلوك باعتباره تشيئاً لتحوّل نوعي في طبيعة النظام الدولي، والانتقال من نظام الأحادية القطبية الذي تطوّر منذ نهاية عقد الثمانينيات من القرن الماضي، إلى نظام متعدّد الأقطاب؛ المدخل الثاني، هو النّظر إلى السلوك الروسي - الصيني على أنه سعي للحفاظ على المبادئ التقليدية التي تأسس عليها النظام الدولي عقب الحرب العالمية الثانية، وتحديدًا مبدأ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. وعلى الرغم من أنّ هذا المدخل يبدو جزءاً أو امتداداً للمدخل الأول، ففكرته الأساسية تقوم على أنّ السلوك الروسي - الصيني قد لا ينتهي بالضرورة إلى إعادة هيكلة النظام الدولي الراهن، سواء لأسباب تتعلق بحقيقة الأهداف الروسية - الصينية، أو لطبيعة الأزمات الإقليمية التي تشكّلت في سياق تطوّرات الربيع العربي وحدود قدرة روسيا والصين على استغلال هذه الأزمات لتدشين نظام دولي جديد، ما يجعل البديل العملي هو النزول بسقف الطموح الروسي - الصيني في هذه المرحلة؛ المدخل الثالث هو النظر إلى هذا السلوك باعتباره انعكاساً لطبيعة الأنظمة السياسية الداخلية في كلا البلدين. وأخيراً، ينطلق المدخل في تفسيره للمصالح والسلوك الروسي - الصيني من كون موجة الربيع العربي تمثّل تهديداً فعلياً للاستقرار الداخلي وللنماذج الوطنية في الإصلاح السياسي والاقتصادي في كلا البلدين. ونناقش فيما يلي هذه المداخل الأربعة.

الأزمة السورية هي تدشين لنظام دولي جديد

لقد ارتبطت عمليات التحوّل في النظام الدولي بوجود بعض الأزمات الدولية أو الإقليمية الكاشفة أو المقررة لحدوث هذا التحوّل، والكاشفة أيضاً لحجم التحوّل القائم في توزيع هيكل القدرات النسبية بين الفاعلين الدوليين على قمة النظام الدولي، وهيكل هذا النظام. وعلى سبيل المثال، كان تنازل بريطانيا وفرنسا عن تشيكوسلوفاكيا لألمانيا في سنة ١٩٣٨ كاشفاً عن انهيار النظام الدولي الذي أسسته معاهدة فرساي عقب الحرب العالمية الأولى؛ كما كانت أزمة السويس سنة ١٩٥٦ كاشفة عن أفول القوى الأوروبية وتطوّر نظام القطبية الثنائية الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي. وكانت الحرب الأميركية ضدّ العراق في سنة ١٩٩١ كاشفة عن عمق التغيّر الذي حدث في هيكل النظام الدولي وتوزيع القدرات النسبية، خاصّةً بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، ومقررة لتحوّل النظام الدولي من نظام الثنائية القطبية إلى نظام أحادي القطبية تهيمن عليه الولايات

أفاضت تحليلات كثيرة في فهم السلوك الروسي - الصيني تجاه موجة الربيع العربي، في التركيز على المحدّدات الاقتصادية والتجارية. وواقع الأمر أنّه لا يمكن إغفال أهمية المدخل الاقتصادي في فهم المواقف الصينية والروسية من سلسلة الثورات والاحتجاجات العربية، خاصّةً في ضوء تزايد الاعتمادية الصينية على نفط الشرق الأوسط، وتزايد الاستثمارات الصينية في هذا القطاع، خاصّةً في منطقة الخليج العربي وشمال أفريقيا والسودان. لكن - مع أهميته - لا ينهض هذا المدخل، منهجاً متكاملًا لفهم السلوك الروسي - الصيني على نحو متكامل، فالمصالح الاقتصادية الصينية مع النظام السوري - على سبيل المثال - تقلّ كثيراً في أهميتها عن مصالحها النفطية مع نظام معمر القذافي السابق، ومع ذلك، فقد سمحت الصين بتمرير قرار مجلس الأمن رقم ١٩٧٣ الذي وقرّ "غطاءً" دولياً لضرب ليبيا، بينما ترفض بقوة السماح بتمرير مثل هذا القرار في الحالة السورية. إنّ إعمال المدخل الاقتصادي بمفرده لا يساعد أيضاً في تقديم فهم أعمق للأبعاد والتداعيات الإستراتيجية المهمة للسلوك الروسي - الصيني تجاه موجة الثورات والاحتجاجات العربية على مرحلة "ما بعد الربيع العربي". وسيناقش القسم الأول من البحث محاولة فهم السلوك الروسي - الصيني ومصالح كلا البلدين من خلال أربعة مداخل غير اقتصادية.

وانطلاقاً من افتراض أنّ طريقة إدارة القوى الدولية للأزمات الإقليمية التي تطوّرت على خلفية الربيع العربي سوف تترك تداعياتها الإستراتيجية على النظام الإقليمي، من ناحية، والعلاقة بين النظام الدولي والنظام الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط من ناحية ثانية، وربّما طبيعة النظام الدولي ذاته من ناحية ثالثة؛ فإنّ مرحلة ما بعد الربيع العربي ستفرض على العالم العربي ضرورة تطوير خطاب جديد في التعامل مع القوى الدولية، كما ستفرض التحدي ذاته على هذه القوى. ويحاول البحث في القسم الثاني منه تقديم بعض المقترحات في هذا الاتجاه.

أولاً: مداخل لفهم السلوك الروسي - الصيني في مواجهة موجة الربيع العربي

انطلاقاً ممّا سبق -ودون التقليل من أهمية المدخل الاقتصادي- يطرح هذا البحث أربعة مداخل لفهم السلوك الروسي - الصيني تجاه موجة

القرارات، حتى ولو كانت دولة مؤثرة مثل الولايات المتحدة. مثل هذا العالم غير مستقر ومهدد بالصراع". كما نصّ المبدأ الخامس، وهو مبدأ مهمّ ذو دلالة بالنسبة إلى الأزمة السورية، على أنّ هناك "أقاليم لروسيا فيها مصالح خاصّة. هذه الأقاليم تضمّ دولاً لنا معها علاقات تاريخيّة خاصّة، وتربطنا بها علاقات صداقة وعلاقات جيرة جيّدة. سنعتطي اهتماماً خاصّاً للعمل في هذه الأقاليم وبناء علاقات صداقة مع هذه الدول"^(٢).

وعلى الرغم من أنّ هذه المبادئ قد صيغت على خلفيّة الحرب الروسيّة - الجورجيّة، وقد عُنِي معظمها بالسياسات والتفاعلات الدوليّة في أوروبا الشرقية، فهي لا تخلو من دلالة مهمّة لطبيعة التحوّلات التي بدأت تطرأ على التوجّهات الروسيّة تجاه النظام الدولي، كما يمكن سحب هذه المبادئ على إقليم الشرق الأوسط حالياً والأزمة الراهنة الأميركيّة - الأوروبيّة / الروسيّة - الصينيّة حول سورية. لا يمكن كذلك إغفال أهميّة هذه الحرب في سياق عملية التحوّل إلى النظام المتعدّد الأقطاب بالنظر إلى ما مثله إقليم أوروبا الشرقية من مسرحٍ مهمّ دُشنت عليه ولادة النظام الدولي الثنائي القطبيّة بعد الحرب العالميّة الثانية، وكان مسرحاً مهمّاً أيضاً للحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي.

ومع أهميّة الحرب الروسيّة - الجورجيّة، تُعدّ الأزمة السوريّة الراهنة الحلقة الأهمّ في سياق عملية التحوّل تلك، بالنظر إلى عددٍ من السمات التي رشّحتها كنقطة مرور أساسيّة من نظام القطبية الأحادية إلى النظام المتعدّد الأقطاب قيد التشكّل. ونشير هنا بالخصوص إلى ثلاث سماتٍ أساسيّة:

السّمة الأولى، تتعلّق بوقوع الأزمة السوريّة في قلب إقليم الشرق الأوسط، كإقليمٍ مركزيٍّ يمثّل نقطة تلاقي/ تقاطع مصالح مختلف القوى الدوليّة الكبرى الرئيّسة في النظام الدولي الراهن: الولايات المتحدة، وروسيا، والصين، والاتّحاد الأوروبي. وبالنظر أيضاً إلى الدور التاريخي الذي قامت به بعض أزمات الشرق الأوسط في الكشف عن عمليّات انتقال النظام الدولي (أزمة السويس عام ١٩٥٦، حرب تحرير الكويت عام ١٩٩١).

السّمة الثانية، تتعلّق بما كشفت عنه الأزمة من تأكيد المصالح المشتركة أو تقريها بين قوتينٍ أساسيتين، هما الصين وروسيا. فعلى

المتّحدة. ويمكن القول إنّ النظام الدولي الراهن يمرّ بمرحلة تحوّل مماثلة، من الأحاديّة القطبية إلى نظامٍ أقرب إلى التعدديّة القطبية: الولايات المتحدة، وروسيا، والصين، بالأساس، إلى جانب الاتحاد الأوروبي. غير أنّ عملية التحوّل تلك لا تزال بطيئة نسبياً.

”

نصّ المبدأ الثاني من "عقيدة ميديفيد" على أنّ "العالم يجب أن يكون متعدّد الأقطاب. عالم القطب الواحد لم يعد مقبولاً. لن نسمع بالهيمنة. ولا يمكن أن نقبل بنظامٍ عالميٍّ تصنع فيه دولة واحدة جميع القرارات، حتى ولو كانت دولة مؤثّرة مثل الولايات المتحدة. مثل هذا العالم غير مستقر ومهدد بالصراع

“

يمكن في هذا الإطار النظر إلى الأزمة السوريّة الراهنة بوصفها إحدى حلقات تدشين هذا التحوّل، بعد حلقةٍ أخرى مهمّة سبقتها تمثّلت في الحرب الروسيّة - الجورجيّة في آب / أغسطس سنة ٢٠٠٨. فعلى الرّغم من أنّ هذه الحرب لم تدشّن اكتمال عمليّة التحوّل عن النظام الأحادي القطبية، فهي قامت بدورٍ مهمّ في هذا الاتجاه من زاويتين: الأولى، أنّها دُشنت حالة من القطبية الثنائية على مستوى إقليم أوروبا الشرقية والخروج عن حالة التوافق والقواعد الدوليّة التي حكمت الإقليم بدءاً من سنة ١٩٩١، خاصّة الاعتراف بمبدأي السيادة والتكامل الإقليمي، ما ضمن الاعتراف بالدول المستقلّة عن الاتحاد السوفياتي واندماجها في المجتمع الدولي. لقد مثّلت الحرب الروسيّة - الجورجيّة موقفاً صريحاً من جانب روسيا عن هذا التوافق الدوليّ أو بالأحرى التوافق الروسي - الأميركي^(١). من ناحيةٍ ثانية، فقد أعلنت روسيا، على خلفيّة هذه الحرب، عدداً من التوجّهات التي تحكم سياساتها الخارجيّة، حدّدها الرئيس الأسبق ميديفيد في خمسة مبادئٍ أساسيّة، عُرفت بـ "عقيدة ميديفيد"، نصّ المبدأ الثاني منها صراحةً على أنّ "العالم يجب أن يكون متعدّد الأقطاب. عالم القطب الواحد لم يعد مقبولاً. لن نسمع بالهيمنة. ولا يمكن أن نقبل بنظامٍ عالميٍّ تصنع فيه دولة واحدة جميع

2 George Friedman, "The Medvedev Doctrine and American Strategy," Start For Global Intelligence, September 2, 2008. Available at: http://www.stratfor.com/weekly/medvedev_doctrine_and_american_strategy (accessed on November 6, 2012).

1 Aleksandr Sushko, "The end of International order -1991: Impact of 2008 Russia-Georgia War on Ukraine", Heinrich Boll Stiftung, Warsaw, Nov 2008, pp. 2-3. Available at: http://www.pl.boell.org/downloads/georgia_war_from_ua_perspective_by_o.sushko.pdf

تركيا والمملكة العربية السعودية ومصر ودول الخليج، المنافسين/ أو الخصوم السياسيين الطبيعيين لإيران ولحزب الله في المنطقة.

”
تحوّلت الأزمة السورية من أزمة داخلية إلى أزمة إقليمية - دولية بامتياز، وبمعنى أدق، فقد مثلت هذه الأزمة اختباراً لمدى صلابه المحاور الدولية والإقليمية القائمة والتي تطوّرت خلال العقد الأخير، ومدى تمسك أطرافها بها.“

ويتعرّز هذا التحوّل الروسي - الصيني على خلفيّة الاتجاه العامّ لتوجّهات أنظمة ما بعد الثورات في العالم العربيّ، فعلى الرّغم من أنّ أحد الانتقادات الأساسيّة التي وُجّهت للأنظمة السلطويّة قبل الثورة هو انحيازها للولايات المتحدة والغرب أو ارتباطها بهما، لم تُجر أنظمة ما بعد الثورة أيّ تغييراتٍ جوهريّة على هذه الارتباطات (تونس، مصر، ليبيا، اليمن)، يستوي في ذلك الحالات التي انتهت بسيطرة قوى إسلاميّة، مع تلك التي انتهت بسيطرة قوى غير إسلاميّة. هذا الاتجاه العامّ مرشّح أيضاً بقوة في حالة سورية، فحتّى لو افترضنا دعم روسيا للانتفاضة الشعيّة السوريّة ضدّ نظام بشار الأسد منذ البداية، فإنه لم يكن هناك ما يضمن سير نظام ما بعد الثورة في اتجاهٍ مغاير لما انتهت إليه الثورات العربيّة السابقة، خاصّة في حالة صعود قوى إسلاميّة وسيطرتها على السلطة، وفي ضوء ما يدور من حديثٍ بشأن وجود "توافق" بين الولايات المتحدة وبعض القوى الإسلاميّة في المنطقة، خاصّة في حالة دول المواجهة مع إسرائيل^(٥).

٥ هناك الكثير من التحليلات، العربيّة والأجنبيّة التي تناولت العلاقة التي تطوّرت بين الولايات المتحدة والإخوان المسلمين قبل الثورة وأثناءها وبعدها، في مصر على سبيل المثال. وقد تحدّث الكثير من هذه الكتابات عن حدوث "صفقة" أو توافق مصالح بين الطرفين بشأن العديد من القضايا، الثنائيّة والإقليميّة، دفعت بالولايات المتحدة إلى دعم الإخوان المسلمين، أو حتّى ممارسة الضغوط من أجل وصولهم إلى السلطة. انظر على سبيل المثال:

Dina Ezzat, "Road towards US-Brotherhood friendship trodden long before Morsi's election," *Ahram Online*, Available at:

<http://english.ahram.org.eg/News/47897.aspx> (accessed on 15 November, 2012).

Ben Birnbaum, "Muslim Brotherhood seeks U.S. alliance as it ascends in Egypt," *The Washington Times*, 5 April, 2012.

هناك أيضاً من يشير إلى احتمال حدوث السيناريو ذاته في حالة سورية. انظر على سبيل المثال: John Rosenthal, "In Syria, America Allies with the Muslim Brotherhood," *National Review Online*, May 1, 2012.

Available at:

العكس من الحرب الروسيّة - الجورجيّة التي غاب عنها الحضور الواضح للصين، فإنّ الأزمة السوريّة كشفت بوضوح عن التنسيق القويّ بين هاتين القوتين، وهما القوتان الرئيسيتان المرشحتان كأقطاب جديدة في مواجهة الولايات المتّحدة.

السّمة الثالثة، تتعلّق بطبيعة نظام بشار الأسد وموقع سورية في إطار "التحالفات" والمحاور الإقليميّة والدولية. فقد تحوّلت الأزمة السوريّة من أزمة داخلية إلى أزمة إقليمية - دولية بامتياز، وبمعنى أدق، مثلت هذه الأزمة اختباراً لمدى صلابه المحاور الدوليّة والإقليميّة القائمة والتي تطوّرت خلال العقد الأخير، ومدى تمسك أطرافها بها. فقد مثل النظام السوريّ جزءاً من محور دولي: "روسيا-الصين"، بوكلاء إقليميّين: "إيران-سورية-حزب الله"، أو ما عُرف بمحور الممانعة، في مواجهة "محور" دوليّ مقابل: الولايات المتّحدة-الاتحاد الأوروبي/الناو، بوكلاء إقليميّين: "دول الخليج العربيّ-مصر-تركيا"^(٦). إذ يمكن القول إنّ سقوط نظام بشار الأسد يعني تكبّد المحور الأوّل خسائرٍ إستراتيجيّة ضخمة، سيترتب عليها إعادة هيكلة غط التحالفات والمحاور القائمة، وتأكيد الهيمنة الأميركيّة على النظام الدولي^(٧).

إنّ سقوط نظام بشار الأسد لن يعني فقط بالنسبة إلى روسيا خسارة حليفها الإستراتيجيّ المهمّ والوحيد داخل العالم العربيّ، ولكن تهديد وجودها ونفوذها الإستراتيجيّ في المنطقة من خلال قواعدها العسكريّة على موانئ البحر المتوسّط (ميناء طرطوس السوري)، خاصّة في ضوء العلاقات السليبيّة التي تطوّرت بينها وبين المعارضة السوريّة بكلّ أطيافها منذ اندلاع الأزمة، ما يجعل استمرار هذه القواعد أمراً غير مؤكّد. ويصبّ في الاتجاه ذاته خسارتها المحتملة لحليفٍ إستراتيجيّ آخر في المنطقة وهو إيران، بعد أن تكون قد فقدت هي الأخرى حليفها الوحيد في المنطقة (نظام بشار الأسد). فسقوط نظام بشار الأسد سوف يزيد بالتأكيد من انكشاف إيران السياسي والأمنيّ، خاصّة في ضوء العلاقات السليبيّة التي تطوّرت أيضاً بين إيران والمعارضة السوريّة، ما سيدفع الأخيرة في الأغلب إلى إعادة النظر في مستقبل العلاقة الإستراتيجيّة التي تطوّرت بين نظام بشار وإيران، بل وإعادة النظر في مثلث "إيران - بشار الأسد - حزب الله"، والتوجّه إلى

٣ حول ما كشفت عنه الأزمة السوريّة من عودة تركيا بقوة إلى حظيرة التحالف الغربي وفرض تحدّ على التحليلات التي كانت ترى السياسات الإقليميّة التركيّة في الشرق الأوسط بديلاً من توجّهها الغربيّ، انظر: عبد الحليم المحجوب، "معادلات متشابكة: المسألة السوريّة والمحاور الإقليميّة والدولية المحتملة"، *مجلة السياسة الدولية*، القاهرة، مؤسّسة الأهرام، رقم ١٩٠ (تشرين الأوّل / أكتوبر ٢٠١٢)، ص ٩٢.

٤ د. نورهان الشيخ، "الخوف من التغيير: محدّدات سلوك القوى الداعمة للنظام السوري"، *مجلة السياسة الدولية*، رقم ١٩٠، مرجع سبق ذكره، ص ص ٧٨ - ٧٩.

الاعتبار قياساً على التوجّهات والسلوكيات السياسية الخارجية الصينية التقليدية تجاه المنطقة.

الملاحظة الثانية، وكما أُشيرَ في الملاحظة السابقة، قيام الصين بإرسال قطع حربية إلى البحر المتوسط خلال شهري تمّوز/ يوليو - آب / أغسطس عام ٢٠١٢^(٧)، وهي المرة الثانية التي ترسل فيها الصين قطعاً عسكريّة بحريّة إلى البحر المتوسط خلال عام ٢٠١٢. وكانت المرة الأولى أثناء الثورة الليبية عندما أرسلت سفناً وطائراتٍ حربيّة لإجلاء رعاياها من ليبيا، وكان لافتاً للنظر أيضاً إرسال قطعٍ حربيّة وليست مدنيّة لإجلاء هؤلاء الرعايا^(٨)، في مؤشرٍ مهمٍّ على تحوّلٍ في السياسة الصينية إزاء مسألة إرسال قطع عسكرية خارج مجالها الإقليمي المباشر، وفي مؤشرٍ أيضاً على استعداد الصين لاستخدام الأسلحة العسكريّة لحماية رعاياها في الخارج وفي منطقة الشرق الأوسط.

الملاحظة الثالثة، هي وجود درجة ملحوظة من التنسيق بين روسيا والصين في الأزمات الإقليمية التي ارتبطت بموجة الربيع العربي، وتشابهُ السلوكين الروسي والصيني إلى حدٍّ كبير في هذه الأزمات (الامتناع عن التصويت داخل مجلس الأمن في حالة القرار ١٩٧٣ الخاص بالأزمة الليبية، وتكرار استخدام الفيتو في حالة الأزمة السوريّة). الأهم من ذلك هو وجود درجة كبيرة من التنسيق بين الطرفين في أقاليم أخرى، خاصّةً في آسيا - المحيط الهادئ، وآسيا الوسطى، عبّر عنه توالي التدريبات العسكريّة المشتركة في البحر الأصفر وفي آسيا الوسطى، وهي مسألة يجب أن تؤخذ في الاعتبار مع تزايد الاهتمام الأمريكي بالحضور في هذه الأقاليم، وتوسيع شبكة تحالفاتها الأمنيّة، خاصّةً في شرق آسيا وجنوبها الشرقي.

لكن، يجب التأكيد في الوقت ذاته أن قوّة هذا التحليل ستعتمد على شكل التسوية الأخير الذي ستأخذه الأزمة السوريّة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن بقاء الأسد لا يمثّل هدفاً في حدّ ذاته بالنسبة إلى الصين أو روسيا، فقد تضطّرّان إلى التضحية به تحت الضغوط الدولية السياسيّة والأخلاقيّة والإنسانيّة، خاصّةً في ظلّ تدهور الأوضاع

يدعم هذا التحليل إدراك الفاعلين الدوليين والإقليميين الرئيسيين وسلوكهم، وهم: روسيا والصين وإيران، طبيعة الأزمة السوريّة وربطها المباشر بالنظام الدوليّ، وهو ما أكّد عليه سيرجي لافروف، وزير الخارجية الروسي، في مقالة له في جريدة **هفنجتون بوست** *Huffington Post* في ١٥ حزيران / يونيو عام ٢٠١٢، والتي أشار فيها إلى أنّه "جنباً إلى جنب مع مظاهر الأزمة في الاقتصاد العالمي، فقد أثبتت هذه الأحداث (يقصد أحداث الشرق الأوسط) بوضوح أن عمليّة ستقود إلى ظهور نظامٍ دوليٍّ جديد قد دخلت منطقة من الاضطرابات"، وأنّ "السعي إلى تغيير النظام في دمشق ليس سوى حلقة ضمن لعبة جيو سياسيّة إقليمية كبيرة"^(٩).

كشف السلوك الصيني أيضاً إزاء التحوّلات الجارية في الشرق الأوسط، عن ثلاث ملاحظات مهمّة يجب أخذها في الاعتبار مقارنةً بالسياسة الصينية التقليدية تجاه المنطقة:

الملاحظة الأولى، أنّه تطوّر على خلفيّة موجة الربيع العربيّ، بشكلٍ عامّ، والأزمة السوريّة بشكلٍ خاصّ، حضور سياسيٍّ واضح للصين في منطقة الشرق الأوسط؛ فعلى العكس من تركيز الصين خلال العقود السابقة على الحضور الاقتصاديّ والتجاريّ (سيطرة قضايا النفط والتجارة على السياسة الصينية تجاه المنطقة)، إلى جانب دورٍ سياسيٍّ محدود (مثل تعيين مبعوث صينيٍّ لعملية السلام في الشرق الأوسط)، فقد شهد العامان الأخيران حضوراً سياسياً متنامياً للصين، وهو تحوّل مهمٌّ يجب أن يؤخذ في الاعتبار. وقد أخذ هذا الحضور أشكالاً مختلفة، إضافةً إلى تطوير الصين أدواتٍ جديدة للحركة في المنطقة (إرسال قطع حربية إلى مياه البحر المتوسط، اتّجاهات التصويت داخل مجلس الأمن)، كان واضحاً أيضاً طرح الصين مبادراتٍ سياسيّة بشأن الأزمة السوريّة، وفتح قنوات اتّصال مع القوى السياسيّة الداخلية بعيداً عن الأنظمة السياسيّة الرسميّة؛ وهي تحوّلات مهمّة يجب أن تؤخذ في

<http://www.nationalreview.com/articles/297361/syria-america-allies-muslim-brotherhood-john-rosenthal#> (accessed on 14 November, 2016).

6 Sergei Lavrov, "On the Right Side of History," *Huffington Post*, 15 June 2012.

وقد أعاد سيرغي لافروف التأكيد على المعنى ذاته في حوار له مع إذاعة صوت روسيا "Accusations against Assad is a camouflage for a big geopolitical game - Russia's Foreign Minister," *The Voice of Russia*, 23 October, 2012. Available at: http://english.ruvr.ru/2012_10_23/Accusations-against-Assad-is-a-camouflage-for-a-big-geopolitical-game-Russia-s-Foreign-Minister/ (accessed on: 21 Nov. 2012).

٧ جريدة الوفد، (٢٠١٢/٧/٣١).

٨ على الرغم من أنّ هذه السفن كانت موجودة في خليج عدن في أنشطة لمكافحة القرصنة، فهذا لا يقلّل من دلالة توجيه هذه الآليات العسكرية للقيام بإجلاء مدنيين، خاصّةً أنّ عمليات الناتو العسكرية لم تكن قد بدأت بعد.

Janan Parello- Plesner and Raffaello Pantucci, "China's Janus- Faced Response to the Arab Revolutions," *Policy Memo*, European council on Foreign Relations, June 2011. P. 2.

من قدراتها الاقتصادية والعسكرية، على تعريف نفسها باعتبارها دولة "نامية" وقوة إقليمية (شرق آسيوية). وعلى العكس من ارتباط الموقف الروسي من الأزمة السورية بخطابٍ نقديٍّ لهيكل النظام الدولي الراهن، فإنَّ الموقف الصيني لم يرتبط بخطابٍ واضح في هذا المجال.

ويذهب البعض إلى أنه حتى في حالة انهيار نظام بشار الأسد على يد المعارضة الداخلية المسلحة، لا يعني هذا بالضرورة استبعاد المواجهة العسكرية بين المحورين السابقين. ويذهب هؤلاء إلى أنَّ الاحتمال الأكبر هو نشوب حربٍ "عالمية" ثالثة في المنطقة؛ فسقوط نظام الأسد سوف يدفع بإسرائيل - بالتنسيق مع الولايات المتحدة الأميركية - إلى ضرب إيران بحجة منعها من استكمال مشروع برنامجها النووي العسكري، وذلك بعد أن تكون قد فقدت حليفها الرئيس (سورية)، ما سيدفع بإيران بدورها إلى اللجوء إلى أوراقٍ مثل إغلاق مضيق هرمز، الذي سيؤدي إلى زيادة كبيرة في أسعار النفط وتضرر الاقتصاد الأميركي والأوروبي، خاصةً في حال قررت روسيا وقف صادرات الغاز إلى الاقتصاد الأوروبي. يستتبع ذلك قرار الولايات المتحدة - ومعها الحلفاء الأوروبيون - القيام بعملٍ عسكري واسع ضدَّ إيران، ودخول دولٍ أخرى في المنطقة إلى جانبها في هذه الحرب، خاصةً في منطقة الخليج العربي. ويتحدث هذا السيناريو أيضًا عن اتساع نطاق الحرب بدرجاتٍ مختلفة، تبدأ من دعمٍ سياسيٍّ محدود من دولٍ مثل مصر وخطابٍ إسلامي (سلفي بالأساس) مؤيدٍ للحرب ضدَّ الشيعة في المنطقة، وانتهاءً باحتمال حدوث قلاقل واضطرابات طائفية داخل العراق ولبنان. كما يطرح هذا السيناريو توجيه حزب الله ضربات انتقامية ضدَّ إسرائيل، يستتبعها قرار اجتياح إسرائيل لبنان^(٩).

يستند هذا السيناريو إلى أنَّ سقوط نظام بشار الأسد على يد المعارضة السورية المسلحة سوف يقضي على احتمالات شنِّ عملٍ عسكريٍّ غربي ضدَّ نظام بشار الأسد، ما تنتفي معه احتمالات التدخل العسكري الروسي - الصيني في المنطقة. لكن مع أهمية هذا التحليل، فإنَّ النتيجة النهائية لما أطلق عليه هؤلاء "الحرب العالمية الثالثة" ستعتمد هي الأخرى على فرضية دخول روسيا والصين إلى جانب إيران عسكريًا.

لكن، وبصرف النظر عن شكل السيناريو الذي ستأخذه التطورات القادمة في المنطقة على خلفية الأزمة السورية، هناك توافق بين العديد من الباحثين على أنَّ هناك خطَّة أو تصوّرًا أميركيًا معدًّا سلفًا

الإنسانية في سورية. يظلُّ المهمُّ في هذه الحالة إعادة إنتاج النظام نفسه بشخصٍ ونخبٍ سياسية من داخله، تضمن استمرار نمط الارتباطات والتحالفات الإقليمية والدولية القائمة حتى الآن للنظام. وقد يحدث هذا من خلال صيغة إقليمية - دولية مماثلة للتجربة اليمنية.

ومن ثمَّ، يمكن القول إنَّ نجاح الصين وروسيا وإيران في الحفاظ على بقاء نظام بشار الأسد، أو إعادة إنتاج النظام نفسه بنخبٍ سياسية جديدة من داخل النظام يصبُّ في اتجاه التحليل السابق: التحوُّل من النظام الأحادي القطبية الراهن إلى نظامٍ متعدّد الأقطاب، وهو سيناريو لن يتحقّق إلا من خلال نجاح القوى الثلاث في منع أيِّ عملٍ عسكريٍّ ضدَّ نظام بشار، أو الدخول في مواجهة عسكرية مع المحور المقابل في حالة التصعيد العسكري.

لكن يظلُّ السؤال المهمُّ، وهو: هل لدى الصين وروسيا الاستعداد الحقيقي للدخول في عملٍ عسكريٍّ في حال قرّر المحور المقابل استخدام القوة العسكرية ضدَّ نظام بشار الأسد، وهو احتمال لا يمكن استبعاده كليًا؟ واقع الأمر أنَّه لا يمكن الجزم بسيناريو محدّد لرّد فعل المحور الصيني - الروسي - الإيراني في حالة التصعيد العسكري ضدَّ نظام بشار الأسد، فالسيناريوان قائمان، وهناك من المؤشّرات والمواقف السابقة ما يدعم كلّ منهما. فمن ناحية، يمكن الاستناد إلى صلابة الموقفين الروسي والصيني حتى الآن على الرغم من الضغوط التي تمارسها القوى الدولية والإقليمية والمعارضة السورية، أضف إلى ذلك التدريبات العسكرية الروسية - الصينية - السورية المشتركة التي أُجريت في البحر المتوسط بالقرب من السواحل السورية في شهر آب / أغسطس الماضي (٢٠١٢)، كمؤشّرين مهمّين على استعدادهما (روسيا والصين) للدفاع عن النظام السوري إلى آخر مدى ممكن.

لكن في المقابل، لا يمكن أيضًا إغفال المواقف الروسية والصينية في أزماتٍ إقليمية سابقة، خاصةً الأزمة العراقية - الأميركية والتي انتهت بضرب العراق في آذار / مارس عام ٢٠٠٣، فعلى الرغم من معارضتهما ضرب العراق، اضطرتا للتخلي عن الحليف العراقي عندما وصلت الأزمة إلى مفترق طرق، وأصبح العمل العسكري ضدَّ العراق أمرًا حتميًا. وعلى الرغم من ضرورة فهم السلوكين الروسي والصيني في سنة ٢٠٠٣ في سياق الظروف الدولية السائدة آنذاك، وإدراك كلّ منهما تعقيدات مواجهة الهيمنة الأميركية في تلك المرحلة، لا يمكن استبعاد حدوث السيناريو ذاته في حالة الأزمة السورية الراهنة في حالة التصعيد العسكري، إذ لا تزال الصين تصرُّ حتى الآن، وعلى الرغم

9 Gilbert Mercier, "World War III in the Making: Can Russia and China Stop a Strike on Iran," News Junkie Post, Feb. 17, 2012.

التدخل في الشؤون الداخلية. وينطبق التكييف ذاته على فكرة الدفاع عن النفس، فبينما باتت الولايات المتحدة تتبنى مفهوماً موسّعاً لـ "المصلحة الوطنية"، أدى بدوره إلى توسيع مفهوم حق الدفاع عن النفس، لا تزال الصين تؤكد على ضرورة تضييق الحق في استخدام القوة المسلحة على حالات انتهاك السيادة أو وجود اعتداء مباشر ومحدد على أراضي الدولة، وهو ما يعني رفض الصين فكرة استخدام القوة خارج الحدود الإقليمية للدولة.

وعلاوة على ذلك، فقد سعت الصين منذ منتصف خمسينيات القرن الماضي إلى إدخال بعض التعديلات على مفهوم السيادة بمعناه التقليدي الوارد في ميثاق الأمم المتحدة؛ فبدلاً من مفهوم "عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى" "non-interference in other's internal affairs"، روجت الصين لمفهوم "عدم التدخل المتبادل في الشؤون الداخلية" "non-interference in each other's internal affairs"، وذلك بهدف التأكيد على انسحاب مبدأ عدم التدخل على العلاقات الثنائية بين الدول، وليس فقط تدخل الأمم المتحدة في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء^(١١) على نحو ما يشير إليه نص المادة الثانية من الفقرة السابعة من ميثاق الأمم المتحدة^(١٢).

ويرجع تمسك الموقفين الروسي والصيني بمفهوم السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية بمعناهما التقليديين إلى أنه يوفر، من ناحية، أساساً لتضييق حرية حركة القوى المهيمنة - سياسياً وعسكرياً - على النظام الدولي الراهن، وتحديدًا الولايات المتحدة والناو. كما يوفر، من ناحية ثانية، غطاءً لحرية حركة النظامين الحاكمين في روسيا والصين لمواجهة أي اضطرابات داخلية قد تعوق عملية الصعود الجارية في البلدين، وضمان حقهما في استخدام العنف للتعامل مع مثل هذه التطورات، ورفض أي تدخلات خارجية تحت ذريعة حماية حقوق الإنسان أو نشر الديمقراطية.

١١ جاء ذلك ضمن "المبادئ الخمس للتعايش السلمي" التي طرحها الصين في سنة ١٩٥٤، بالتعاون مع ميانمار والهند. وقد لقيت هذه المبادئ قبولا لدى الكثير من الدول النامية خلال هذه الفترة.

An Huihou, "The Principle of Non-Interference Versus Neo-Interventionism," *Foreign Affairs Journal*, (Beijing, Chinese People's Institute of Foreign Affairs), no. 104, Summer 2012, pp. 40- 41.

١٢ نصت الفقرة السابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة على: "ليس في هذا الميثاق ما يسوغ" للأمم المتحدة "أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق، على أن هذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع".

للمنطقة لمرحلة ما بعد الثورات العربية، وأن إسقاط النظام السوري يمثل شرطاً أساسياً لانطلاق عملية تطبيق هذا المشروع. وعلى الرغم من عدم وضوح الملامح العامة لهذا المخطط، فالثابت هو استهدافه تحجيم/ القضاء على النفوذ الروسي في المنطقة، وإجهاض الصعود الصيني من خلال التحكم في مصادر النفط في المنطقة ذات الأهمية بالنسبة إلى الصين (نفط ليبيا في المرحلة الأولى، ثم النفط الإيراني في مرحلة تالية)^(١٣).

السلوك الروسي - الصيني هو سعي للحفاظ على المفهوم التقليدي للسيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية

تقول الفرضية المطروحة هنا إن الموقف الصيني - الروسي من موجة الربيع العربي بشكل عام، والأزمة السورية بشكل خاص، لا يسعى إلى إنهاء حالة الهيمنة الأميركية على النظام الدولي الراهن وتدشين نظام متعدد الأقطاب، بقدر ما يسعى إلى هدف محدد هو التأكيد على المبادئ والأسس التقليدية التي قام عليها النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، وتحديدًا مبدأ السيادة بمعناها التقليدي الجامد الذي يرفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، على النحو الذي نص عليه ميثاق المنظمة، ومن ثم رفض الأسس والأشكال الحديثة التي طوّرتها الولايات المتحدة والدول الغربية للتدخل، سواء لدوافع إنسانية أو بهدف نشر الديمقراطية، خاصة عندما يأتي هذا التدخل من جانب النظام الدولي أو القوة الغربية (الولايات المتحدة، والناو). وبمعنى آخر، فإن التفسير المطروح هنا للسلوكين الروسي والصيني إزاء الأزمة السورية - بوصفها المحطة الأبرز في موجة الربيع العربي - يقصر الصراع القائم بين المحورين الروسي/ الصيني - الأميركي/ الأوروبي على مبدأ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، ومن ثم - وفقاً لهذا التفسير - قد يكون من المبالغ فيه الحديث عن تدخل عسكري روسي صيني ضد المحور المقابل في حالة استخدام القوة ضد نظام بشار الأسد.

وتأخذ الصين مدى أبعد من الموقف الروسي في هذا المجال، إذ ترى أن الانتهاكات الداخلية لحقوق الإنسان، بما في ذلك حالات الإبادة الجماعية، لا تؤسس لحق المجتمع الدولي في انتهاك مفهوم السيادة أو

10 F. William Engdahi, "NATO's War on Libya is directed against China: AFRICOM and the Threat to China's National Energy Security," *Global Research*, September 25, 2011.

لمصدر التدخل الخارجي وطبيعته في هذه الحالة. أضف إلى ذلك الموقف العربي الداعم - خاصةً جامعة الدول العربية - لهذا التدخل. وأخيرًا، أنَّ هذا التدخل جاء تطبيقًا لمعاهدة الدفاع المشترك بين دول مجلس التعاون الخليجي الموقعة في كانون الأول / ديسمبر عام ٢٠٠٠. وبمعنى أكثر وضوحًا، فإنَّ حدوث التدخل على أرضية إقليمية، وبعيدًا عن التدخل الدولي، وفّر غطاءً للموقفين الروسي والصيني الداعمين ضمناً هذا التدخل، فضلاً عن وجود مصلحة مشتركة - وصينية بشكل خاص - لعدم حدوث هزّات كبيرة في منطقة الخليج العربي من شأنها التأثير في تدفّق الواردات النفطية من دول المنطقة.

أمّا فيما يتعلّق بالحالة الليبية، فالوضع يعدُّ أكثر تعقيداً. ويمكن هنا طرح عددٍ من العوامل التي تفسّر الموقفين الروسي والصيني اللذين يبدوان متناقضين مع تمسّكهما بمبدأ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

العامل الأول: يتعلّق بطبيعة قرار مجلس الأمن رقم ١٩٧٣ نفسه، والذي تضمّن بالأساس إقامة منطقة حظر جوي داخل ليبيا بهدف توفير حماية جوية للمدنيين الليبيين في مواجهة الاستخدام المفرط للقوة من جانب نظام القذافي^(١٤). ومع ذلك، فقد امتنعت روسيا والصين عن التصويت لصالح القرار أو الاعتراض عليه. لكن ما حدث أنَّ الناتو قد انحرف عن الالتزام الدقيق بمضمون الصلاحيات المحددة في القرار وحدودها، إذ لم يتّجه إلى استهداف قوّة نظام معمر القذافي فقط، بل اتّجه إلى توسيع نطاق عملياته العسكرية وأهدافها لتشمل المؤسسات الحكومية والعديد من المؤسسات المدنية ومحطّات التلفزيون، إضافةً إلى تسليح المعارضة الليبية. وفي مرحلة تالية، قامت قوّة الناتو بعمليات برية ووجّهت المعارضة المسلحة وساعدتها في الاستيلاء على طرابلس^(١٥).

وقد تطوّر -على خلفية موجة الربيع العربي- أربعة أنماط لتعاطي الولايات المتحدة والغرب مع الثورات العربية؛ النمط المصري-التونسي حيث غاب التدخل الخارجي، والنمط الليبي الذي ارتبط بتدخل عسكري من جانب الناتو، والنمط البحريني الذي ارتبط بتدخل إقليمي محدود، والنمط اليمني الذي ارتبط بتسوية سياسية عبر مبادرة إقليمية. وينطوي الموقفان الروسي والصيني من النمطين اللذين ارتبطا بتدخل عسكري خارجي (البحرين، وليبيا) على قدر من التناقض مع دفاعهما عن مبدأ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية؛ إذ لم تعارض أيّ منهما التدخل الإقليمي في حالة البحرين، بينما سمحتا بتمرير قرار مجلس الأمن رقم ١٩٧٠ الذي فرض قائمة من العقوبات العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية على ليبيا، من خلال التصويت الإيجابي على القرار، كما سمحتا من الناحية العملية أيضاً بتمرير القرار رقم ١٩٧٣ الذي اقترحت بريطانيا وفرنسا، والذي وفّر الغطاء القانوني الأممي لعمليات الناتو ضدّ النظام الليبي^(١٦)، وذلك من خلال امتناعهما عن التصويت.

”

تطوّر -على خلفية موجة الربيع العربي- أربعة أنماط لتعاطي الولايات المتحدة والغرب مع الثورات العربية؛ النمط المصري-التونسي حيث غاب التدخل الخارجي، والنمط الليبي الذي ارتبط بتدخل عسكري من جانب الناتو، والنمط البحريني الذي ارتبط بتدخل إقليمي محدود، والنمط اليمني الذي ارتبط بتسوية سياسية عبر مبادرة إقليمية.

”

غير أنّه يمكن تفسير هذا التناقض إلى حدٍّ ما؛ فمن ناحية، يمكن النظر إلى دعم أو عدم تبني مواقف معارضة للتدخل الإقليمي في حالة البحرين باعتباره تدخلاً سعى بالأساس إلى الحفاظ على الوضع القائم، فضلاً عن أنه لم يرتبط بتدخل من جانب النظام الدولي (مجلس الأمن، أو الولايات المتحدة أو الناتو)، ما جعل روسيا والصين أقل حساسية

١٤ قرار مجلس الأمن رقم ١٩٧٣، مرجع سبق ذكره.

١٥ نصّ البند رقم ٤ من قرار مجلس الأمن رقم ١٩٧٣ على أنَّ مجلس الأمن "يأذن للدول الأعضاء التي أخطرت الأمن العام، وهي تتصرّف على الصعيد الوطني أو عن طريق منظمات أو ترتيبات إقليمية، وبالتعاون مع الأمن العام، باتخاذ جميع التدابير اللازمة، على الرغم من أحكام الفقرة ٩ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، لحماية المدنيين والمناطق الأهلة بالسكان المدنيين المعرضين لخطر الهجمات في الجاهزية الليبية بما فيها بنغازي، مع استبعاد أيّ قوّة احتلال أجنبية أيّا كان شكلها، وعلى أيّ جزء من الأراضي الليبية، ويطلب من الدول الأعضاء المعنية أن تبلغ الأمن العام فوراً بالتدابير التي تتخذها عملاً بالإذن المخول بموجب هذه الفقرة والتي ينبغي إخطار مجلس الأمن بها فوراً. وهذا، وكما يتّضح من نصّ الفقرة فإنَّ اتخاذ هذه التدابير (والتي تمّ صرفها إلى العمل العسكري) مرهون بشرطين أساسيين: الأول هو حماية المدنيين والمناطق الأهلة بالسكان المعرضين لخطر الهجمات، والثاني هو عدم تحوّل هذه القوّة إلى أيّ شكلٍ من أشكال الاحتلال الأجنبي، وهو ما لم يحدث من الناحية العملية، إذ تمّ توسيع

١٦ انظر نصّ قرار مجلس الأمن رقم ١٩٧٣ الصادر في ١٧ آذار / مارس ٢٠١١. متاح على الرابط التالي:

<http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N11/268/37/PDF/N1126837.pdf?OpenElement> (accessed on 20 Nov. 2012).

١٢ آذار / مارس عام ٢٠١١^(١٧). والذي دعا إلى فرض منطقة لحظر الطيران على الطائرات العسكرية الليبية وإنشاء مناطق آمنة في الأماكن المعرضة للقصف بهدف حماية الشعب الليبي. لم يتوفر هذا الدعم العربي لفكرة التدخل الدولي حتى الآن في الحالة السورية. فعلى الرغم من اهتمام جامعة الدول العربية بالأزمة السورية، فهي لم تدعم حتى الآن هذا المستوى من التدخل الدولي. وإزاء هذا الموقف العربي الرسمي - معبراً عنه بقرار مجلس جامعة الدول العربية - كان من المنطقي توافق الصين وروسيا على الامتناع عن قرار مجلس الأمن ١٩٧٣، خاصةً أن القرار أشار صراحةً إلى قرار مجلس جامعة الدول العربية المشار إليه.

العامل الثالث: يتعلّق بوجود بعض الخلافات الصينية مع العقيد معمر القذافي بخصوص التنافس الصيني - الليبي في أفريقيا، إضافةً إلى تمسك نظام القذافي بعلاقاته مع تابوان.

خلاصة القول هنا إنه يمكن النظر إلى الصراع القائم بين روسيا - الصين، من ناحية، والولايات المتحدة من ناحية أخرى على خلفية الأزمة السورية، على أنه - في أحد أبعاده - صراع بين نظامين دوليين، أو بين محور يسعى إلى استغلال الأزمة السورية للتأكيد على المبدأ التقليدي للسيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وآخر لا يزال يصرّ على إعادة تعريف هذا المفهوم، ويقيده بمفاهيم مستحدثة من قبيل "التدخل الإنساني"، أو "مسؤولية الحماية"^(١٨).

السلوك الروسي والصيني تجاه الربيع العربي هو نتيجة لطبيعة الأنظمة السياسية في البلدين

بعيداً عن المصالح الروسية والصينية السابقة، يمكن طرح تفسير آخر مكمل لهذه المصالح. وينطلق هذا التفسير من فرضية مفادها أن النظام غير الديمقراطي تميل بشكل عام إلى مقاومة "الثورات" أو "الإصلاحات الثورية"، بينما تميل أكثر إلى القبول بفكرة الإصلاح السياسي المتدرج. وتجد هذه الفرضية تفسيرها في خبرة هذه الدول مع الإصلاحات الجذرية أو ما يُعرف بالإصلاحات بالصدمة. والمثال الواضح هنا هو خبرة روسيا مع تجربة الإصلاح المفاجئ التي طبّقها

وتكمن خطورة الحالة الليبية في أنها دشنت لتطوير "نموذج" متكامل نسبياً للتدخل العسكري الغربي بدعوى نشر الديمقراطية أو حماية المدنيين من الأنظمة الدكتاتورية، أو بدعوى "مسؤولية الحماية". تضمّن هذا النموذج -وفقاً لعددٍ من كتابات المحلّلين الصينيين- أربعة عناصر أساسية؛ هي: أولاً، تطوير معارضة داخلية لديها القدرة على شنّ حرب أهلية؛ وثانياً، تأمين دعم الدول الإقليمية وتوفير غطاءٍ دوليٍّ من مجلس الأمن للتدخل الخارجي بدعوى دعم الديمقراطية وتغيير الأنظمة الدكتاتورية أو حماية المدنيين. وثالثاً، شنّ عملٍ عسكريٍّ ضدّ النظام بواسطة الناتو بالتعاون مع عددٍ من الدول الإقليمية حتى دُفع النظام إلى الانهيار. وقد أشارت العديد من الكتابات الصينية أيضاً إلى أن الدول الغربية تسعى إلى تعميم هذا النموذج في التعامل مع موجات الربيع العربي، وليس هناك ما يمنع تعميمه خارج العالم العربي، بما في ذلك أقاليم أخرى حول الصين^(١٩).

هذه التجربة الروسية - الصينية مع الحالة الليبية وطريقة تحريف تطبيق قرار مجلس الأمن دفعتهما إلى الامتناع عن تقديم أيّ غطاءٍ مباشر أو غير مباشر لتدخل عسكريٍّ في سورية، ورفض أيّ صيغة لمشروع قرار داخل مجلس الأمن يتضمّن أيّ عباراتٍ صريحة أو ضمنية تسمح بأيّ تدخلٍ عسكريٍّ ضدّ نظام بشار الأسد، ورفض إصدار أيّ مشروع قرار تحت أحكام الفصل السابع، وهو ما حدث أكثر من مرّة، كان أبرزها مشروع القرار الذي طُرِح للتصويت داخل مجلس الأمن في ٤ شباط / فبراير عام ٢٠١٢، والذي تضمّن التهديد باتخاذ المزيد من الإجراءات (بما في ذلك استخدام القوة) في حالة رفض بشار الأسد ترك السلطة خلال أسبوعين، لكن روسيا والصين أجهضتا مشروع القرار. بمعنى آخر، يمكن القول هنا إن امتناع روسيا والصين عن التصويت على قرار مجلس الأمن رقم ١٩٧٣ بشكلٍ سمح بتمريره داخل المجلس كان راجعاً إلى مضمون القرار وملابسات صدوره أكثر منه إلى دعمٍ روسيٍّ - صينيٍّ صريح لمبدأ التدخل العسكري في ليبيا.

العامل الثاني: يتعلّق بالدعم العربي الواسع للتدخل الدولي في الحالة الليبية، وهو ما عكسه قرار مجلس جامعة الدول العربية الصادر في

مهمّة الناتو من حماية المدنيين، بما كان يعنيه ذلك من إقامة منطقة حظر جويّ توفر ملاذاً آمناً للمدنيين، وهي وظيفة ذات طابع دفاعي في جوهرها، إلى القيام بعمليات هجومية ضدّ قوّات القذافي ومؤسسات الدولة الليبية.

١٦ انظر على سبيل المثال:

Yao Kuangyi, "The Upheaval in the Middle East and China's Middle East Policy", Journal of Middle Eastern and Islamic Studies (in Asia), Vol. 6, no. 3, September 2012. p. 20.

An Huihou, op. cit., pp. 44.

١٧ انظر نصّ القرار المنشور في جريدة الشرق الأوسط، (عدد ١٣ آذار / مارس ٢٠١١).

الثورات العربية تمثل تهديدًا للاستقرار الداخلي وللنماذج الوطنية في الإصلاح السياسي في روسيا والصين

يصدق ذلك بشكل خاص على حالة الصين؛ فقد شهدت الصين بالفعل خلال عامي ٢٠١١، ٢٠١٢ ما يشير إلى محاولة الطبقة العاملة الصينية محاكاة ثورات الربيع العربي، أو محاولة إنتاج "نسخة صينية" من هذه الثورات، بدءاً من استغلال شبكة الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي وأجهزة الهاتف الخليوي، وانتهاءً بالاحتجاجات الفعلية. وبصرف النظر عن إمكانية تطوّر "نسخة صينية" من هذه الثورات أو عدمها، فقد عكست ممارسات الحكومة الصينية خلال الفترة نفسها وجود تخوف حقيقي من هذا الاحتمال، عكسه تشديد الرقابة على مواقع التواصل الاجتماعي وأجهزة البحث على شبكة الإنترنت (حتى أن الحكومة الصينية حجبت استخدام كلمة الياسمين - الثورة التونسية - في أدوات البحث على شبكة الإنترنت)، واتخاذ إجراءات أمنية صارمة في مواجهة هذه الاحتجاجات. كما يعكسه الاهتمام الكبير الذي أولاه المؤتمر الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني الذي عُقد خلال الفترة (٧-١٤ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٢)، لقضيتي الإصلاح السياسي ومحاربة الفساد داخل أجهزة الدولة، وهو ما عبّر عنه بقوة الكلمة الافتتاحية للرئيس هو جنتاو الذي قال، أو بالأحرى حدّر من أنه "إذا فشلنا في أن نتعامل بشكل جيد مع الفساد فإنه قد يوجّه ضربة قاتلة إلى الحزب، وربما يتسبّب في انهيار الحزب وسقوط الدولة... إصلاح البنيان السياسي جزء مهم من الإصلاح الشامل في الصين. علينا أن نواصل القيام بمجهودات نشطة وحذرة في الوقت نفسه لتنفيذ إصلاح البنيان السياسي وجعل ديمقراطية الشعب أكثر شمولاً"^(٢١). أضف إلى ذلك عزل الحزب أحد أعضاء مكتبه السياسي بسبب ما نُسب إليه من إساءة استخدام السلطة وتضخم ثروته. تعكس هذه العبارات القويّة من جانب هو جنتاو عن الفساد والإصلاح السياسي قلقاً حقيقياً لدى القيادات الصينية بشأن امتداد تأثير موجة الربيع العربي إلى الصين.

وتزداد هذه الاحتمالات في ظلّ ارتباط موجة الثورات العربية بصعود القوى الإسلامية إلى السلطة. وقد يؤدي هذا الصعود إلى تطوّر إدراك لدى الأقلية المسلمة في الصين مفاده أن وصول الإسلاميين إلى السلطة في الدول العربية عقب أنظمة "علمانية" هو مؤشّر لصحوة

الرئيس السوفييتي السابق غورباتشوف في نهاية عقد الثمانينيات من القرن الماضي، والتي انتهت بانتهاء الاتحاد السوفييتي وتفكّكه، ومن قبلها تجربة ثورة البلاشفة سنة ١٩١٧^(١٩). وعلى الرغم من أن الصين لم تشهد مثل هذه الخبرة، فالخبرة السوفييتية قامت بالدور الأكبر في تطوير "نظرية صينية" مقابلة في الانفتاح السياسي والاقتصادي، قامت على الإصلاح التدريجي الممنهج، مع أولوية الانفتاح الاقتصادي على مثيله السياسي. وقد كانت الخبرة السوفييتية تلك شديدة الأهمية بالنسبة إلى الصين بالنظر إلى الخبرة الشيوعية المشتركة بين البلدين. وعلى الرغم من مرور أكثر من عشرين عاماً على خبرة انهيار الاتحاد السوفييتي، لا تزال الصين تتمسك بنظريتها في الإصلاح السياسي والاقتصادي. الأمر نفسه، فيما يتعلّق بروسيا، فعلى الرغم من تجاوزها خبرة غورباتشوف، أدّى اعتلاء بوتين قمة السلطة في سنة ٢٠٠٠ إلى سيطرة هذا المنهج بقوة على عملية الانتقال في البلاد، وهو ما عكسته لعبة تبادل الأدوار الأخيرة بين بوتين وميدفيدف، والتركيز على المشروع الوطني في إحياء الدور الدولي لروسيا.

وانطلاقاً من هذه الفرضية يمكن تفسير مضمون الخطابين الروسي والصيني إزاء الثورات العربية بشكل عام، والثورة السورية بشكل خاص، والذين يؤكّدان على النتائج السلبية المتوقعة للربيع العربي بشكل عام، وللأزمة السورية الراهنة بشكل خاص في حالة سقوط بشار الأسد. إذ يؤكّد الخطابان على أن سقوط الأسد سيؤدي إلى حرب أهلية، وربما تقسيم سورية، كما سيؤدي إلى انتشار الإسلاميين الجهاديين، وهو ما يفسّر أيضاً تركيز جميع المبادرات التي طرحت من جانب روسيا أو الصين على التسوية السياسية للأزمة، وأن يجري رحيل الأسد، في حالة الإصرار على هذا البديل، في سياق توافقات سياسية داخلية، وضرورة استبعاد بديل السقوط المفاجئ للنظام، سواء عبر العمل العسكري -الداخلي أو الخارجي- أو حتى عبر العقوبات الاقتصادية الخانقة. كما يرّكّز الخطابان الروسي والصيني على ضرورة تسوية هذه الأزمة عبر الحوار الداخلي وتحديد مستقبل سورية بواسطة السوريين أنفسهم في إطار الحفاظ على استقلال سورية وسيادتها ووحدة أراضيها^(٢٠).

19 Pavel K. Baev, "Russia's Counter - Revolutionary Stance toward the Arab Spring", Insight Turkey, Vol. 13, No. 3, 2011. pp. 11 - 19.

٢٠ انظر على سبيل المثال المبادرة التي اقترحتها الحكومة الصينية في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China, "China's Proposals for Promoting the Political Settlement of the Syrian Issue," available at: <http://www.fmprc.gov.cn/eng/wjzb/wjzb/2467/t984552.htm> (accessed on 18 November, 2012).

٢١ "الرئيس الصيني يقول إن الفساد يهدّد الدولة.. ويعد بإصلاحات"، جريدة الحياة (لندن)، (٨ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٢).
"قادة الحزب الشيوعي في الصين أمام تحدي الكشف عن دخولهم"، جريدة الحياة، (١٣ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٢).

الإسلامية" في مدينة كاشغار في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٣٣، وإعلان علي خان الجمهورية ذاتها في مدينة بينينغ Yi Ning في سنة ١٩٤٤. وعلى الرغم من الضربات القوية التي تعرضت لها الحركة عقب الثورة الصينية، فلقد عادت بقوة مرة أخرى خلال عقد التسعينيات من خلال عقد سلسلة من المؤتمرات خارج الصين؛ كان أهمها "المؤتمر الوطني لنواب تركستان الشرقية" الذي عُقد في تركيا في كانون الأول / ديسمبر عام ١٩٩٢، وجرى فيه إقرار اسم دولة كردستان الشرقية وعلمها ونشيدها الوطنيين؛ ومؤتمر آخران في نيسان / أبريل عام ١٩٩٣، وفي عام ١٩٩٩ في تركيا أيضاً؛ وآخر في سنة ٢٠٠٤ في ألمانيا^(٢٤). وتزداد التخوفات الصينية من تداعيات التحولات السياسية والإقليمية في الشرق الأوسط على الحركة الانفصالية في تركستان الشرقية في ضوء غرض الحكومة التركية الطرف عن أنشطة "منظمة تركستان الشرقية" على أراضيها، ونجاح المنظمة في إدخال تعديلات مهمة على خطابها وتكتيكات عملها، خاصة طرح قضيتها باعتبارها قضية حقوق إنسان من أجل كسب دعم الدول الغربية والإعلام الغربي، وسعيها إلى تدويل القضية.

”

تزداد التخوفات الصينية من تداعيات التحولات السياسية والإقليمية في الشرق الأوسط على الحركة الانفصالية في تركستان الشرقية في ضوء غرض الحكومة التركية الطرف عن أنشطة "منظمة تركستان الشرقية" على أراضيها.

”

وعلى الرغم من أن هذا التهديد قد يكون أقل وضوحاً في حالة روسيا، فهو لا يعد غائباً تماماً؛ إذ أثبتت موجة الثورات والاحتجاجات الراهنة في العالم العربي أننا إزاء موجة لديها القدرة على الانتشار من دولة إلى أخرى، ولا يمكن القطع بحدودها النهائية. فهل ستوقف عند الحدود العربية، أم ستتسع لتشمل دولاً أخرى إسلامية غير عربية، بمعنى انتقالها إلى إيران ودول القوقاز وآسيا الوسطى؟ خاصة في ظل

إسلامية في العالم الإسلامي. وتزداد احتمالات تطوّر هذا الإدراك في ظلّ عاملين رئيسين: الأول هو عودة مفهوم "الأمة الإسلامية" بقوة لدى القوى الإسلامية في الدول العربية التي وصل فيها الإسلاميون إلى السلطة ومحاولة تأكيدها الانتماء الإسلامي لهذه الدول في الدساتير والسياسات الخارجية لدول ما بعد الثورة، وتزايد الانتقادات التي وجهها الإسلاميون في عددٍ من الدول العربية - والإخوان المسلمون في الأردن وسورية - للصين (إلى جانب روسيا وإيران) على خلفيّة موقفها من الأزمة السورية، والذين وصفوا الصين بأنها - إلى جانب روسيا وإيران - شريك في مذابح الأسد، بل وصفتهم إحدى القيادات الإسلامية المحسوبة على الإخوان المسلمين بأعداء الأمة الإسلامية، وطالبت الحجاج بالدعاء عليهم^(٢٣). أمّا العامل الثاني فهو وجود نخبة أو طليعة داخل الأقلية المسلمة في الصين تلقت تعليمها في الجامعات الإسلامية في عددٍ من دول المنطقة، مثل المملكة العربية السعودية، وإيران، ومصر^(٢٣)، ما قد يجعلها أكثر ميلاً لمحاكاة الثورات العربية، باعتبارها جزءاً من الصراع بين الإسلام والعلمانية، على نحو ما يصوّره قطاع كبير من الإسلاميين في العالم العربي. وعلى الرغم من حدوث انتفاضة داخل الأقلية المسلمة في الصين والتي تتركز في غربيها (خاصة في مقاطعات شينجيانج Xinjiang، وقانزو Ganzou، ونيغشيا Ningzia)، فإن الأمر لن يقتصر على الأقلية المسلمة، وقد يمتد إلى باقي الأقليات العرقية والدينية داخل الصين بسبب الأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية التي تعاني منها هذه الأقليات.

ويرتبط بهذه المسألة التحوّل المتوقّع في موازين القوى الإقليمية في الشرق الأوسط على خلفيّة الربيع العربي وتأثيره في الداخل الصيني، خاصة بروز الدور التركي في الشرق الأوسط، وما قد يستتبعه مؤّ المشاعر القومية التركية وامتدادها إلى إقليم "تركستان الشرقية" غربي الصين، والتي شهدت ظهور حركة انفصالية ومحاولات عدّة لإعلان دولة مستقلة في الإقليم خلال النصف الأول من القرن العشرين، كان أبرزها إعلان مولاي الأكبر شابيتي "جمهورية تركستان الشرقية

٢٢ "القرضاوي: إيران وروسيا والصين أعداء الأمة ويجب الدّعاء عليهم في الحجّ وطهران تقف ضدّ العرب لإقامة الإمبراطورية الفارسية"، جريدة القدس، (٢٠١٣/١٠/٢٠). جاء ذلك في خطبة الجمعة ١٢ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٢ التي ألقاها فضيلة الشيخ القرضاوي في أحد مساجد الدوحة. وللاطلاع على مقطع مسجل من الخطبة، انظر الرابط التالي:

<http://www.youtube.com/watch?v=9l4hF0RDYng> (accessed on 25 Nov. 2012).

23 Mu Chunshan, "Chinese Muslims and The Arab Spring", *The Independent*, July 24, 2012. Available at:

<http://thediplomat.com/china-power/chinese-muslims-and-the-arab-spring/> (accessed on October 1. 2012).

٢٤ لمزيد من التفاصيل عن هذه الحركة، انظر: هاو يويه، "حركة استقلال تركستان الشرقية في شينجيانغ.. تاريخاً وحاضراً"، (بكين: المركز العربي للمعلومات، سلسلة أرقام وحقائق، ٢٠٠٧/١٠/٢٢). متاح على الرابط التالي:

<http://www.arabsino.com/articles/10-05-26/2556.htm>

(accessed on 20 Nov. 2012).

أهمية هذا الشرط في حالة فشل المعارضة السورية والقوى الإقليمية والدولية الداعمة لها، في إسقاط نظام بشار الأسد، إذ سيجري في هذه الحالة تحميل روسيا والصين مسؤولية فشل الثورة السورية.

الشرط الثاني: يتعلّق بالدول العربية التي عليها أن تطوّر خطاباً واضحاً تجاه القضايا والتفاعلات والتوازنات الدولية الجديدة، والتي أضحت القوى الآسيوية أطرافاً وفاعلين رئيسين فيها. وتشير التوجّهات الأولية لأنظمة ما بعد الثورة إلى احتمال تزايد الاهتمام بسياسة "التوجّه شرقاً"، على نحو ما عكسته زيارة الرئيس المصري محمد مرسي للصين في آب / أغسطس الماضي (٢٠١٢). غير أنّ نجاح هذا التوجّه سيظلّ مرهوناً بعددٍ من الاستحقاقات المهمة على هذه الأنظمة. يأتي على رأسها ضرورة فهم المشهد السياسي والإستراتيجي الجديد في آسيا. لقد ساد اعتقادٌ خلال العقد الأخير بغلبة الاقتصاد والتجارة على التفاعلات الإقليمية البينية، والخارجية، للدول الآسيوية. وهو اعتقاد كان صحيحاً استناداً إلى طبيعة التجارب التنموية لاقتصاد هذه الدول، ما خلق فرصاً لتفاعل دول العالم الخارجي (هما في ذلك الدول العربية) مع الدول الآسيوية في مجالات التجارة والاستثمار ومحاولة الاستفادة من إمكاناتها الاقتصادية دون أن يفرض ذلك الحاجة إلى تطوير خطاب محدّد إزاء القضايا السياسية والأمنية الآسيوية. لكن، قد يصعب استمرار هذا التوجّه مستقبلاً في ضوء تغيّر نمط العلاقة بين القوى الآسيوية الصاعدة والنظام الدولي، واتّجاه الولايات المتحدة إلى تكثيف حضورها السياسي والأمني في آسيا - المحيط الهادئ، وتطوير خطاب أميركيّ جديد بشأن الصراعات القائمة في المنطقة، ودخولها في حالة قريبة من سباق التسلّح. أضف إلى ذلك انتقال حالة الاستقطاب الأميركيّ - الصيني/ الروسي إلى منطقة الشرق الأوسط، وبشأن قضايا عربية (سورية). ومن ثمّ، قد يصبح على الأنظمة العربية حسم خياراتها قريباً، وما لم يجرّ تطوير خطابٍ عربيّ محدّد ومتّسق إزاء القضايا والصراعات الأمنية في آسيا سيكون من الصعب تطوير سياسة حقيقية للتوجّه شرقاً. لقد كان لافتاً للنظر أن يعلن الرئيس مرسي من إيران عن تدخّل دولي فاعل في سورية، وذلك بعد ساعات محدودة من مغادرته الصين التي ترفض بشدّة أيّ شكلٍ من أشكال هذا التدخل. قد يكون مثل هذا الخطاب غير مقبول مستقبلاً من مصر في مرحلةٍ سيترجع فيها التمييز التقليديّ الذي نشأ بين السياسة والاقتصاد خلال العقود السابقة.

وجود بعض القواسم الدينية والسياسية المشتركة بين العالم العربيّ، من ناحية، وإيران ودول آسيا الوسطى من ناحيةٍ أخرى (الإسلام، والأنظمة السياسية السلطوية).

ثانياً: العلاقات العربية مع روسيا والصين بعد الربيع العربيّ

على الرّغم من الإدراك السلبي للسلوك والموقف الروسيّ - الصينيّ من جانب الكثيرين في العالم العربيّ لأنه بدا واقفاً إلى جانب الأنظمة السلطوية وضدّ مصالح الشعوب وطموحاتها في بناء أنظمتها الديمقراطية والتخلّص من الأنظمة السلطوية القائمة، فسيظلّ من مصلحة الدول العربية تعزيز مواقف القوى الدولية الراضة للتوسّع في مبدأ "التدخل الخارجي"، بصرف النظر عن مبررات هذا التدخل، والحفاظ على أولوية مبدأ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. لكن تطوير علاقات جيّدة مع "المحور" الروسيّ - الصينيّ الصاعد في المنطقة يتطلب جهداً عربياً وروسياً صينياً مشتركاً لتعظيم المكاسب المشتركة من هذه التحوّلات الدولية المهمة. ونطرح فيما يلي شرطين أساسيين لتعظيم المكاسب الروسية - الصينية - العربية المشتركة في مرحلة ما بعد الربيع العربيّ.

الشرط الأول: يتعلّق بضرورة تطوير روسيا والصين خطابات واضحة إزاء قضايا التحوّل الديمقراطي وحقوق الإنسان في المنطقة. فبصرف النظر عن الدوافع الحقيقية وراء السلوك الروسيّ - الصينيّ في الأزمة السورية ومواقفهما المعارضة نمط التدخل العسكري في ليبيا، إلا أنّهما بدتا في المشهد الأخير وكأنّهما تتحازان إلى جانب الأنظمة السياسية السلطوية في مواجهة الموجات الثورية العربية المطالبة بإزاحة هذه الأنظمة وإقامة أنظمة ديمقراطية بديلة. ويرتبط بهذه النقطة ضرورة استعداد روسيا والصين للتعامل مع أنظمة أكثر انفتاحاً وديمقراطية في المنطقة مقارنةً مع العقود السابقة. فقد اعتمدت الصين على سبيل المثال، في تطوير علاقاتها مع العالم العربيّ خلال العقود السابقة، على أنظمة ذات طبيعة سلطوية (العراق في مرحلة سابقة، نظام بشار الأسد في سورية، نظام معمر القذافي في ليبيا، نظام البشير في السودان). جنّب هذا الواقع السياسي العربيّ الصين الحاجة إلى تطوير خطاب واضح إزاء التطورات السياسية الداخلية في الدول العربية، وقضايا حقوق الإنسان، كما جنّبها حتّى الحاجة إلى فهم الخريطة السياسية الداخلية لهذه الدول. وقد مثّلت الأزمة السورية نموذجاً كاشفاً التحديّ الذي يواجهه السياسة الصينية في هذا المجال. وتزداد